العدد (1552) السنة السادسة - الثلاثاء (7) تموز 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

دائرة الدستور العراقية المغلقة

د. فلاح إسماعيل حاجم

مما لا شك فيه ان عملية اعداد القانون الأساسي لأي دولة، او تعديله، لا ينبغي ان تكون خاضعة للصراع السياسي او المساومة بين القوى الاجتماعية المختلفة. بمعنى آخر انه لا يجب ان يكون نتاجا وعاكسا للحالة الظرفية التي يعيشها المجتمع والدولة، بل ينبغي ان يكون ذلك وسيلة لتعزيز التوافق الاجتماعي – سياسي وتثبيت الأسس والمبادئ العامة التي هي من أولويات بناء الدولة الحديثة.

واستنادا الى هذه الحقيقة العلمية يمكننا القول ان مصير الدستور العراقي (الدائم) لعام ٢٠٠٥ ومستوى واقعيته، او إمكانية تحقيق بنوده (محتواه) لا يمكن، ولا ينبغي ان يحدد استنادا الى الآلية التي تم سنه بها واستفتاء الشعب عليه، ذلك ان هذه الوثيقة، التي يطلق عليها جزافا (الدستور) جاءت نتيجة لمساومة عسيرة لحلقة صغيرة من قوى مختلفة الجذور والمشارب، ولذا فليس من العجب ان لا تتمكن بنود هذه الوثيقة من تلبية الحد الادنى من طموحات المكونات المختلفة للمجتمع العراقي (القومية والدينية والطائفية...الخ).

من هنا الاتهامات المتبادلة بين الأطراف بمخالفة الدستور او تجاهل قواعده. ومن هنا أيضا يمكننا القول ان ما يطلق عليه الدستور الدائم لا يعدو ان يكون وثيقة غير مكتملة أصبح اعتمادها يثير إشكالات اكثر مما يطرحه من حلول. فدستور الدولة عادة ما يكون معرضا للخرق، اما في أوقات الأزمات السياسية (غياب الدولة الفاعلة القادرة على حماية قانونها الأساسي)، او حينما تكون قواعد الدستور ذاتها قابلة للاختراق، وهو الامر الذي يمكن تلمسه في الحالة العراقية الراهنة، حيث تتيح قواعد (الدستور) العراقي تفسيرها بالشكل الذي يتناسب مع رغبة ومصالح هذا الطرف او ذاك من أطراف العملية السياسية، وهو الامر الذي يشير أيضاً الى تعدد مراكز السلطة بالشكل الذي يفقد الدولة واحدا من أهم عناصرها، الا وهو وحدة السلطة، القادرة على جعل تشريعاتها سارية في جميع مناطق البلاد. وربما يكون من المفيد هنا التأكيد على الفشل الكامل (للقانون الأساسي) العراقي الراهن في تنظيم العلاقة بين الدولة المركزية وأطرافها (اقليم كردستان والمحافظات العراقية الأخرى). وعليه ربما يكون من المجدي القول ان السائد في العراق اليوم هو دائرة دستورية مغلقة ينبغي السعي الجاد للخروج منها والانطلاق لإجراء تعديلات جذرية على هذه الوثيقة،ان لم نقل إلغاءها والبدء بعملية دستورية جديدة، وذلك باعتماد وثيقة مؤقتة تؤمن تجاوز إشكاليات المرحلة الانتقالية في البلاد وتعقيداتها.

لقد بات من الواضح الآن، وبعد مضي ست سنوات عجاف على إسقاط النظام الشمولي، ان القوى التي تطالب بإدخال تعديلات دستورية هي ذات القوى التي سعت الى تمرير هذه الوثيقة الدستورية، إضافة الى القوى التي لم تتمكن، بفعل الظروف المعروفة، من المساهمة في إعدادها، أو تلك التي ضمت فيما بعد الى عملية صياغة (الدستور) كممثل للمكون (السني)، وهي قوى لا يمكن ان يشك أحد بالخسارة التي لحقت بجزء كبير منها بسبب إسقاط النظام السابق. غير ان دائرة المطالبين بإدخال تعديلات على الدستور الحالي باتت تتسع لتشمل السلطة ذاتها، أو لنقل قطبها الأهم، وهو رئيس الوزراء (أهم سلطة في النظام البرلماني) ذلك انه (رئيس الوزراء) اكتشف، خلال عملية بناء الدولة واستكمال مؤسساتها ان ذلك سيكون مستحيلا في ظل وثيقة ليس بإمكانها توفير الحد الأدنى من المقدمات الأساسية لذلك البناء.

فيما تقف قوى أخرى بشكل قاطع ضد إدخال التعديلات، وما زالت تنظر الى القانون الأساسي ليس كعقد اجتماعي لتنظيم العلاقات، التي تؤلف الدولة احد أطرافها الرئيسية، بل باعتباره إحدى أدوات الصراع السياسي المرحلي (الظرفي)، وهذا ما يفسر إخفاق لجنة التعديلات الدستورية في التوصل الى نتيجة ما، رغم انقضاء الفترة الممنوحة لها دستوريا (المادة ١٤٢).

وعلى العموم فانني أرى ان هناك خيارين للخروج من الدائرة الدستورية المغلقة هما خطوة راديكالية تتمثل بإلغاء الوثيقة الحالية وسن مسودة دستور جديد للبلاد. او تعديل الدستور بالشكل الذي يجعله مؤهلا لتنظيم العلاقات الاجتماعية، وهذا بالتحديد يتطلب جهدا استثنائيا، وربما كان هنالك خيار ثالث، سيكون الاكثر جدوى، على الأرجح، وهو اعتماد وثيقة دستورية مؤقتة، على شاكلة قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت، تؤمن الانتقال من المرحلة الانتقالية الى مرحلة سن واقرار الدستور الدائم. غير ان كلا الخيارين المطروحين يبدوان بعيدي المنال في ظل تناسب القوى الراهن ونوعية القوى المؤلفة للمشهد السياسي الحالي في العراق. وفي جميع الأحوال فان ما قامت به لجنة التعديلات الدستورية من عمل لا يعدو ان يكون عمليات تجميلية، ربما تسعى الى تأجيل انفجار القنابل الموقوتة التي وضعها المشرعون والقائمون وراءهم، في جل مفاصل (القانون الأساس) لدولتنا.

ان سن دستور جديد لدولة العراق يتطلب توفر جملة من الشروط، اعتقد ان مشروعية الدستور ستكون موضع شك بدون الالتزام به.

من بين تلك الشروط:

أولا- إقرار قانون جديد للانتخابات والاستفتاء يضع الضوابط الرئيسية للعملية الانتخابية، بما في ذلك الإجرائية منها، ويحدد المبادئ والأطر العامة التي يتم على أساسها تنظيم الانتخابات والاستفتاء، بما في ذلك اعتبار العراق دائرة انتخابية واحدة، وذلك لتأكيد وحدة الدولة من جهة والحيلولة دون بروز نزعات انفصالية، سيما وان العراق محاط بواقع جيوسياسي قد يوفر الأرضية المناسبة لتلك النزعات.

ثانياً- تضمين الدستور الحالي، أو القادم (المزمع سنه)، قواعد لآلية مرنة لتعديل الدساتير اللاحقة، شريطة الحفاظ على المبادئ الأساسية الكفيلة بتأمين بناء دولة مدنية ديمقراطية، يتم فيها تداول السلطة سلميا، ذلك ان وضع الدولة العراقية الراهن، وحتى مستقبلها على المدى المنظور، سيكون متغيرا بصورة مستمرة وجذرية، الامر الذي سيتطلب اعتماد قوانين أساسية قادرة على إدارة حركة الدولة والمجتمع، إضافة الى ذلك ان الآلية المعتمدة لتعديل (الدستور) الحالي مرتهنة بمصالح القوى الآنية (الظرفية)، في حين ان وضع الدولة يتطلب سن قواعد صارمة تؤمن المصالح العليا المشتركة للمكونات الاجتماعية، على اختلافها.

ثالثا- إجراء الإحصاء السكاني العام في البلاد واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحيلولة دون التلاعب في أي عملية انتخابية او استفتاء عام.

رابعاً- الإسراع بسن تشريع للأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية يحدد الأطر والمجالات التي يفترض ان تتحرك ضمنها تلك الأحزاب والمنظمات، وبالشكل الذي يؤمن ضمان حرية العمل السياسي من جهة، ومن جهة اخرى يعمل على تامين الطابع الوطني لتلك الأحزاب والمنظمات ويحد من ارتهان مواقفها وسلوكها (البرلماني) خصوصا بالأجندات الخارجية، وهنا أجد لزاما الإشارة الى انه ينبغي ان تكون مسألة تحديد مصادر التمويل المادي للأحزاب السياسية في مركز اهتمام المشرع العراقي.

خامساً- لقد كان تنظيم العلاقة بين المركز الفيدرالي والأطراف (إقليم كردستان والمحافظات الحالية) من الإشكالات الأكثر تعقيدا في عملية إعداد وإقرار الوثيقة الدستورية العراقية، واذا ما أخذنا بعين الاعتبار بأن هذه الوثيقة كانت نتاجاً للمساومة الضيقة والظرفية (ظروف ما بعد انهيار الدولة العراقية) بين (الأكثرية) الشيعية الكردية سيتبين لنا انها خضعت منذ البداية لما يمكن ان نطلق عليه المتاجرة السياسية، وذلك على حساب الأهداف الاستراتيجية الكبرى (بناء دولة الحق والمؤسسات). وهنا أجد لزاما الإشارة الى ان ما يجري التأسيس له في العراق من شكل للدولة لا يمكن، بأي حال، تسميته بالفيدرالية. فوجود منظومتين للأمن والدفاع ومنع الجيش (الفيدرالي) ليس فقط من التواجد على حدود الدولة، بل والاقتراب من مناطق تواجد (جيش الإقليم) يحوّل الحدود الإدارية للطرف الفيدرالي الى حدود سياسية دولية، إضافة الى ذلك فان التعاقد مع شركات أجنبية واستقدام العمالة من وراء ظهر السلطات الاتحادية، وبدون موافقتها ...كل ذلك، وغيره الكثير، يجعل من الصعب إطلاق تسمية الفيدرالية (الاتحادية) على الشكل الراهن للدولة العراقية.

وبديهي ان قضايا مثل الأمن والدفاع والسياسة الخارجية والمالية ...الخ تعتبر من الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، وان الإخلال بها يدخل في باب التجاوز على السيادة الوطنية، وهو الامر الذي لا يمكن التساهل إزاءه بأي حال.

من هنا ربما يكون من المفيد إعداد عقد فيدرالي، والتوقيع عليه، لتنظيم العلاقة بين المركز الاتحادي وسلطات الأطراف، وبالشكل الذي يرسم حدود اختصاصاتها بشكل واضح وغير قابل للتأويل، ويؤمن وحدة البلاد ويعزز مكانة سلطاتها ويضمن علوية تشريعاتها الفيدرالية على جميع أجزاء الدولة العراقية دون استثناء. وهنا تجدر الإشارة الى ان العقد الفيدرالي يعتبر من الأسس القانونية المعروفة (إضافة للدستور) لبناء الدولة الفيدرالية.

سادساً – ان واحدة من المعضلات الاكثر حساسية وخطورة في الحالة العراقية الراهنة هي تنظيم العلاقة بين الدين والدولة، ففي بلد متعدد الأديان والمذاهب والطوائف والملل والنحل و...الخ يكون من الصعب، وربما من المستحيل، صياغة قواعد قانونية ملزمة لتنظيم علاقات الناس الوجدانية (الروحية) باعتبار ان تلك العلاقات هي وشائج شخصية، بالغة الخصوصية، يدخل التدخل فيها في إطار التعدي على قواعد الوثيقة الدستورية ذاتها، والتي وضعت مبدأ المساواة في مقدمة قواعدها. فتمييز الأغلبية العددية (الطائفية) لابد وان ينمي لدى الآخرين شعورا بالغبن والتهميش، وهو الامر التي نرى تجلياته بكل وضوح في الحالة العراقية الراهنة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان ذلك التمييز لابد وان يوفر الذريعة للحركات المتضررة من العملية السياسية لاستثمار التمييز الطائفي (بالسر أو العلن) كورقة مهمة وبالغة الخطورة في اللعبة السياسية الحالية.

إضافة الى ذلك فان ست سنوات عجاف من تأريخ العراق السياسي أثبتت، وبما لا يدع مجالا للشك، ان من يمارس الفساد المالي والإداري وينهب قوت الشعب هم ليسوا أشباحاً هلامية، وانما أشخاص معروفون، ان لم يكونوا في دائرة صنع القرار في المؤسسة الدينية العراقية الحالية (الشيعية والسنية) فأنهم مرشحون من قبلها ويحظون بدعمها المباشر، الأمر الذي يوجه اكبر إساءة الى الدين، الذي ينبغي ان يكون منزها من الفساد وعلى الضد منه.

من هنا يكون الفصل (الايجابي) للدين عن الدولة واحدة من الخطوات الاكثر اهمية، في اي عملية دستورية، وذلك لحماية الدين من فساد الدولة، وحماية الدولة من القراءات الخاطئة للدين والمستخدمة له.

ان بناء العلاقة بين الدين والدولة، وبالشكل الذي يستثمر خزين التعاليم الدينية الهائل من القواعد الأخلاقية الايجابية، مع وضع شروط وضوابط سبقتنا اليها بنجاح الكثير من الدول (تجربة الدول الاسكندنافية – الدنمارك على وجه الخصوص)، أقول ان بناء تلك العلاقة سيوفر على الدولة والمجتمع الكثير من الجهد والوقت والمال، وخصوصا في مجال تربية النشء، والكثير مما يخص الأسرة والمدرسة.. وغيرها.

انني أرى ان تحقيق النقاط الانفة الذكر لن يكون ممكنا، الا في حال توفر الإرادة الحقيقية والنية الصادقة في بناء دولة الحق والمؤسسات، ونقل شعار الدولة المدنية من إطار الدعاية السياسية الى ميدان وضع أسس تلك الدولة. بخلاف ذلك سيبقى العراق أسير دائرته الدستورية المغلقة.

الإعلام العراقي ومشروع الثقافة الوطنية

د. جليل وادي

كشف النمو المتسارع في البيئة الإعلامية عن إدراك الفاعلين العراقيين العميق لأهمية الإعلام في عالم اليوم الذي غدت سمواته مفتوحة واتصالاته متفاعلة، لكن حقيقة التجربة أوضحت ان الأهمية المدركة لم تنبع من حاجة ثقافية مازالت لم تشبع بعد لدى الجماهير، او على وفق ما تتطلبه مقتضيات الواقع المخيف الذي عج بأنماط ثقافية متناقضة، واكب بعضها التطورات الحضارية والثقافية التي شهدها العالم، بينما أراد بعضها الآخر للمجتمع ان يتحلى بثقافات ما عادت تتلاءم مع روح العصر، ظنا من الجهات الواقفة وراءها ان الثقافات التي تدعو لها وتعمل على شيوعها هي الطريق الرشيد الذي يتيح للمجتمع النهوض، والحصن الذي يحمي الأمة من عاديات الزمن.

كما لم تنبع الأهمية من تبلور رؤية شمولية للكيفيات التي سيكون عليها المستقبل بأبعاده المختلفة، بل ان مساحة الاهتمام الكبيرة التي حظيت بها البيئة الإعلامية التي تمثلت بإطلاق العشرات من الفضائيات ومثلها من الإذاعات والصحف والمجلات حتى عد العراق في مقدمة الدول العربية والإقليمية من حيث عدد وسائل الإعلام العاملة، انطلقت بالدرجة الأساس من شعور الفاعل السياسي بوصفه أكثر الفاعلين حضورا في المشهد الراهن بالحاجة السياسية لحيوية الدور الإعلامي .

ولان الفاعل السياسي يشغله الهاجس السياسي اكثر من الثقافي، لانهماكه بالبحث عن السبل التي توصله الى السلطة، لذا هيمن المضمون السياسي على المساحات المتاحة للرسائل الإعلامية، بخاصة ان حالة الصراع هي ابرز ما اتسمت به الظاهرة السياسية في السنوات الأخيرة، ما حول الوسائل الإعلامية من كونها وسائل ثقافية بحسب وظيفتها الجوهرية الى أداة من أدوات إدارة الصراعات والأزمات .

وبالرغم من ان المشكلة السياسية في طبيعتها افراز لمشكلة ثقافية تمثلت بشيوع فراغ ثقافي وقف وراء اغلب التداعيات المأساوية التي مر بها الشعب العراقي، ما أتاح لجميع القوى السياسية على اختلاف مشاربها التمتع بقواعد جماهيرية، بخاصة تلك التي غازلت مشاعر طائفية وقومية، ما أتاح لأنماط ثقافية تجاوزها العالم منذ عقود ان تفعل فعلها بالجماهير التي لم تتمكن من إدراك إبعادها الخطرة الا بعد ان دفعت أثماناً باهظة، الامر الذي يشير الى ان الوعي الجماهيري بحجم المخاطر لم يتبلور بفعل عوامل ثقافية برغم انطواء المنظومة الثقافية العراقية على كم هائل من القيم السامية، لكننا لم نلحظ حضورا ايجابيا فاعلا لتلك المنظومة في المفترقات الحاسمة التي إثارتها الظاهرة السياسية، وذلك مدعاة للتساؤل، بل ان الوعي الجماهيري الذي تمكن في مدة وجيزة من تجاوز المؤامرة الطائفية تشكل بفعل التجربة والاكتواء بنيران الفتنة، وانه لامر خطير ان ينحصر تشكل الوعي بالتجربة،اذ يعني ذلك حتمية تعرضنا للكثير من التجارب المأساوية لكي يتسنى فهم طبيعة الواقع والآليات التي يجب الاستناد اليها في المسير نحو المستقبل.

واذا كانت وسائل الإعلام تعد الابرز من بين المؤسسات البنيوية في أداء الأدوار الثقافية بحكم ما تتسم به من خصائص فنية وقدرة على التواصل مع شرائح جماهيرية متنوعة ومتباعدة، فأن المشكلة تبدو معقدة اذا ما طرح التساؤل عن طبيعة الثقافة التي يراد لها التشكل لدى الجماهير، وهنا لابد من الإشارة الى الملاحظات الآتية:

واقع ثقافي متناقض

شهدت الساحة العراقية بعد أحداث التغيير بروز تيارات وقوى سياسية متباينة في اتجاهاتها ومشاريعها ومواقفها تبعا لنوع المرجعيات الفكرية والدينية التي تنطلق منها، وانطوت مشاريع ورؤية تلك القوى والتيارات على مفاهيم ثقافية مستنيرة وأخرى متخلفة وثالثة اتسمت بالطرف، تريد لها الشيوع في الوسط الجماهيري، مستخدمة في ذلك أنماطا اتصالية مختلفة بضمنها الاتصال الجماهيري بوصفه النمط الاتصالي الأكثر تأثيرا من الأنماط الأخرى، ومستثمرة في الوقت نفسه أجواء الديمقراطية المتاحة، الامر الذي جعل الجماهير أمام وسائل إعلامية تعمل على هواها، وتروج لثقافات تتعارض بعض مضامينها مع مفاهيم الديمقراطية والثوابت الوطنية، فضلا عن إعلاء شأن ثقافات فئوية ضيقة تنخر في جسد الولاء الوطني بوصفه المشترك الذي من شأنه الحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعي.

ان الترويج الإعلامي للأنواع الثقافية التي يتحلى بها الطيف العراقي تعد في بعض جوانبها حالة ايجابية في الكشف عن الألوان الثقافية الجميلة شرط نبذ الثقافات المتطرفة، الا ان عدم استناد هذا الترويج الى استراتيجية ثقافية شاملة معدة بعناية وعلى وفق تصورات علمية قد يتيح الفرصة لشيوع مفاهيم ثقافية متخلفة تتعارض مع المشروع السياسي الجديد المتطلع الى مواكبة الحالة الحضارية السائدة في العالم.

غياب الضوابط

ان رسم استرتيجية ثقافية لا يعني الاتجاه نحو الشمولية والنظرة الأحادية، بل ان الواقع أحوج ما يكون لبلورة رؤية واضحة لصناعة ثقافة وطنية مستنيرة تنهل من المنابع المشرقة محليا وعربيا وعالميا، فضلا عن تحديد الآليات التي يمكن من خلال اعتمادها الاتجاه بالجماهير نحو مضامينها.

وتأتي الوسائل الإعلامية في مقدمة ذلك، لكن التأثير الإعلامي يمكن ان يكون سلبيا، بل وقاتلا اذا لم يضبط بتشريعات تتلاءم مع تلك الثقافة، وقد أثبتت التجربة ان غياب التشريعات الضابطة للعمل الإعلامي جعل منه أداة فرقة بينما نريد له ان يكون أداة لترسيخ الوحدة الوطنية وتحصين الجماهير إزاء جملة التحديات التي افرزها الاحتلال.

ومن المؤكد ان لا قيمة لاستراتيجية ثقافية غير مدعومة بتشريعات ضابطة ومواثيق شرف وإجراءات متابعة، ومحاكمة الفعل الإعلامي على وفق ذلك، فالعمل الإعلامي كأي مهنة أخرى يمكن ان تتميع مساراته تبعا للأهواء والأوهام، وعليه تغدو الضوابط حاجة أساسية لتوظيف الإعلام في خطط التنمية الثقافية، مع ان تحديد الضوابط لا يدلل على رغبة في تقييد العمل الإعلامي او الحد من حريته او التنصل عن التوجه الديمقراطي، بل ان الديمقراطية الحقة مسؤولية، ويفترض عدم السماح للديمقراطية المزيفة او التوجهات السطحية ان تشكل ثقافة عشوائية للمجتمع، فالمسؤولية التاريخية تتطلب من الإعلام النهوض بدوره الحقيقي في تثقيف الجماهير بما يتناسب مع روح العصر ومقتضيات الارتقاء بالمجتمع، وان لا يتميع مع المصالح الحزبية والفئوية الضيقة على حساب المصالح الوطنية العليا.

إعلام مكبل

يتعرض الإعلام العراقي لقيد شديد، يتعذر معه عليه القيام بواجباته الثقافية، بينما يدرك القائم بالاتصال أهمية العامل الثقافي بوصفه مدخلا ناجعا لحل المشكلات المختلفة التي تواجه المجتمع،والتخفيف من حدة التداعيات التي أنتجتها الحالة السياسية، فضلا عن بلورة وعي جماهيري كفيل بدعم المشاريع المتطلعة لبناء البلاد.

ومع ان الإعلام العراقي تمتع بمساحة من الحرية واسعة قادته في أحيان كثيرة الى تجاوز الحدود المتعارف عليها حتى وصل الى ما اطلق عليه بـ (الإعلام المنفلت)، أتاحت له هذه الحرية التعامل مع الشأن المحلي من وجوهه المختلفة من دون تعرضه لقيود او تدخلات حكومية، بما جعله يبدو إعلاماً حرا، الا انه ابتلي بقيد غير منظور افرغه من محتواه متمثلا بقيد عائدية الوسيلة الإعلامية التي كانت في غالبيتها حزبية، كما لا وجود للوسيلة المستقلة تماما، ذلك ان جميع الوسائل الإعلامية التي أكدت ترويساتها على استقلاليتها تنتابها ميول لهذا الطرف او ذاك، بدليل انها لم تكن مساحة حرة لمختلف الآراء، بل اقتصرت الآراء الواردة فيها على ما يدعم هذه الجهة او تلك،بمعنى آخر ان بعض الجهات السياسية تدعم ماليا وسائل إعلامية بعينها للترويج لأفكارها من دون السماح لآراء الطرف الاخر بالنشر فيها .

ان امتلاك الأحزاب لوسائل الإعلام بوصفه قيدا غالبا ما حد من ان تكون هذه الوسائل داعية لمشروع ثقافي وطني، بل وظفتها لمشاريعها الثقافية الخاصة التي قد تتقاطع او تتفق مع المشروع الوطني . وبذا لابد من رسم استراتيجية ثقافية وطنية، ودعمها بإجراءات متابعة دقيقة لعمل وسائل الإعلام، ومحاسبة التي تخرج منها عن تلك الاستراتيجية، ذلك ان بناء العراق الجديد يقتضي إبداع ثقافة جديدة، وتعزيز المكونات الثقافية المشرقة من المنظومة الثقافية السائدة، وهذا لن يكتب له النجاح ما لم توزع أدواره على المؤسسات البنيوية المختلفة، بضمنها وسائل الاتصال الجماهيرية، بخاصة ان تشكيل ثقافة جديدة او اعمار المنظومة القيمية السائدة يعد من الاعمال التي تتطلب زمنا طويلا قد يصل لعقود.

ضيق المساحة الثقافية

بالرغم من سعة المساحة الإعلامية سواء المرئية او المسموعة او المقروءة، الا ان المضمون الثقافي لم يشغل المساحة التي يستحق، اذ استحوذ المضمون السياسي والإخباري على جل الرسائل المبثوثة الى الجمهور، كما ان المضمون الثقافي الذي ساهمت الوسائل الإعلامية بإشاعته كان مضمونا عشوائيا، بمعنى عدم استناده الى استراتيجية ثقافية وطنية لعدم توافرها بالأصل، او عدم انطلاقه من رؤية ثقافية واضحة للقائم بالاتصال تدرك أهمية وفاعلية العامل الثقافي في راهن البلاد ومستقبلها، لذلك نظر الى العامل الثقافي بحدوده الضيقة الذي تعبر عنه يوميا البرامج الثقافية في الصحف والفضائيات والإذاعات، ومثل هذه البرامج لا يمكن لها تأسيس منظومة ثقافية تضبط سلوك افراد المجتمع، ان ما نحن بحاجة اليه اليوم هو العمل على بناء منظومة قيمية بمفردات متحضرة تأخذ بالحسبان التجربة المريرة التي تعرض لها المجتمع والأسباب التي حالت من دون عمل القيم النبيلة التي انطوت عليها المنظومة السابقة، وعمل كهذا يقتضي أفراد مساحة واسعة في الوسائل الإعلامية، والاستفادة من الكفاءات الأكاديمية المتخصصة، فضلا عن التخطيط لحملات إعلامية بهذا الشأن.

ضآلة الوسائل الوطنية

ان مشروعا ثقافيا وطنيا بوصفه حاجة ماسة للنهوض، وحصنا للحد من التوجهات السلبية للثقافات الفرعية، وسلاحا لمواجهة المشاريع الضيقة يتطلب توظيفا كفوءا لوسائل إعلامية وطنية، وليس اعتمادا على وسائل حزبية او مستقلة او وسائل إقليمية محلية، وان كان يمكن الاستفادة منها لأداء ادوار تكميلية، ذلك ان هذه الوسائل لا يمكنها القيام بمثل هذا المشروع لأسباب كثيرة منها ما يتعلق بمحدودية نطاقها، او تعارض توجهاتها مع بعض المفاهيم التي يطرحها المشروع الوطني، لكن الواقع يشير الى ضآلة الوسائل الإعلامية الوطنية قياسا بالحزبية والمستقلة، فضلا عن عدم كفاءة بعضها بسبب افتقادها للخبرات او ضعف إمكاناتها، الامر الذي يستدعي إعادة النظر بالمسألة الإعلامية أثناء الأعداد لمشاريع وطنية، ذلك انه من الغرابة الا يكون بمقدور الوسائل الوطنية منافسة الوسائل الحزبية او المستقلة مع ان المهمات الملقاة على عاتقها جسيمة، او ان تكون محدودة بالشكل الذي يتعذر معها تنفيذ المشاريع الوطنية، وعلى هذا لابد من استحداث قنوات إعلامية وطنية جديدة قادرة على تغطية جغرافية البلاد، بما يسمح للمشروع الثقافي الانتشار على أوسع نطاق، وبعكسه فأن المشاريع الثقافية الضيقة سيقدر لها الاستفحال، وستكون عقبة كأداء امام المشروع السياسي العراقي الجديد.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .

٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com